

انعكاسات تغيير أنظمة الإخضاع الضريبي على المكلفين بالضريبة
دراسة استبائية لعينة من المكلفين

Impact of changing tax compliance regimes on taxpayers:
A questionnaire study of a sample of taxpayers

نورالدين يوسف
n.yousfi@univ-boumerdes.dz
جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/04

تاريخ التقديم: 2021/04/29

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الانعكاسات التي تحدث نتيجة تغيير أنظمة الإخضاع الضريبي على المكلفين بالضريبة، وهذا من خلال إبراز دور الوعي الجبائي للمكلفين في اختيار نظام جبائي يتوافق مع وضعيتهم المالية وللإستغلال الأمثل للتحفيزات والمزايا التي يتيحها كل نظام، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على تحليل دراسة استبائية تم التوصل من خلالها إلى أن اختيار نظام الإخضاع الضريبي يختلف من مكلف لآخر وذلك حسب وضعيته المالية ورقم أعماله المحقق بالإضافة إلى نوع النشاط الممارس، وأن التغيير في الأنظمة تترتب عنه انعكاسات منها ما يخدم مصالح المكلفين ومنها ما يؤثر بالسلب عليهم.

الكلمات المفتاحية: أنظمة الإخضاع الضريبي، نظام حقيقي، ضريبة جرافية وحيدة. مكلفون بالضريبة.

تصنيف JEL: H21, H24, E62

Abstract:

This study focuses on the impact of changing tax compliance regimes on financial situation of taxpayers, by highlighting the role of tax awareness in choosing a tax regime that matches their financial situation and for an optimal use of incentives provided by each regime. In order to achieve the objectives of this study we relied on studying a questionnaire through which we demonstrate that the choice of a tax regime differs from one taxpayer to another which it depends on its financial situation, the turnover achieved as well as the type of activity carried out, and that changes in these tax regimes have positive and other negative effects on taxpayers.

Keywords: tax compliance regimes, real tax regime, flat-rate tax regime, taxpayers.

JEL Classification Codes: H21. H24. E62

تمهيد

تعتبر الالتزامات الجبائية أحد أهم المتغيرات التي تتطلب اهتماما خاصا من طرف المكلفين بالضريبة سواء كانوا أم أفرادا أو مؤسسات، ذلك أن تخفيف العبء الضريبي وتحقيق الوفرة الضريبي يعد من أهم الأهداف التي يسعون لتحقيقها وبالتالي وجب عليهم أن يكونوا على دراية واسعة بمستجدات القوانين الضريبية وتأثيرها على مختلف العمليات التي يقومون بها. لذا أصبح لزاما عليهم إنشاء نظام تسييري محكم للإيفاء بمختلف الالتزامات الجبائية من خلال تطبيق استراتيجية جبائية ملائمة لقطاع نشاطهم والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة لهم ومنه الحد من المخاطر الجبائية المحتملة.

وفي هذا السياق، يواجه المكلفون بالضريبة وخاصة الأشخاص الطبيعيون منهم تحديا هاما يتمثل في البقاء في نظام فرض ضريبي ملائم لوضعيتهم المالية بما يحقق لهم نوعا من الاستقرار في نشاطهم والتوسع فيه من خلال استغلال الامتيازات المتاحة فيه، غير أنهم يصطدمون بكثرة التعديلات والتغييرات السنوية التي تطرأ على هذه الأنظمة بموجب قوانين المالية من جهة وكذا العوامل الأخرى التي تؤثر على نشاطهم من جهة أخرى والتي من شأنها أن تؤدي بهم إلى الانتقال من نظام إخضاع إلى آخر طوعية أو بصفة إجبارية وما ينجم عنه من انعكاسات على قراراتهم المالية والإدارية التي قد تكون سلبية في غالب الأحيان.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات تغيير نظام الإخضاع الضريبي على المكلفين بالضريبة؟

في ظل هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

1. ما هي الآثار المترتبة على المكلف عند الانتقال من النظام الجزافي إلى النظام الحقيقي؟

2. ما هي الآثار المترتبة على المكلف عند الانتقال من النظام الحقيقي إلى النظام الجزافي؟

كإجابات قبلية عن إشكالية الدراسة فإننا نسعى لاختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأساسية: أنظمة فرض الضريبة لها انعكاسات سلبية عند تغييرها على المكلفين بالضريبة.

والتي يمكن تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1. تترتب انعكاسات عند انتقال المكلف من النظام الجزافي إلى النظام الحقيقي وقد تكون سلبية.

2. تترتب انعكاسات عند انتقال المكلف من النظام الحقيقي إلى النظام الجزافي وغالبا ما تكون سلبية.

ونحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

_ المحور الأول: أنظمة الإخضاع الضريبي في النظام الجبائي الجزائري

_ المحور الثاني: دراسة استبائية لعينة من المكلفين

المحور الأول: أنظمة الإخضاع الضريبي في النظام الجبائي الجزائري

تسعى المؤسسات من الناحية الجبائية إلى تحمل أقل تكلفة ضريبية ممكنة ولتحقيق ذلك يتطلب منها معرفة شاملة بالقوانين الضريبية وتأثيراتها على مختلف العمليات التي تقوم بها، كما يتعين عليها اختيار نظام إخضاع أو فرض ضريبي مناسب تضمن من خلاله أحسن الاختيارات التي تقلل من التكاليف الضريبية ومن ثم الاستفادة من الوفورات المالية التي تساعدها على الاستمرار في السوق.

أولاً: النظام الحقيقي

يقصد بالنظام الحقيقي الوضعية الحقيقية للمؤسسة من حيث الثروة ورقم الأعمال والمداخيل المبينة من خلال مسك الحسابات بصفة منتظمة ومثبتة طبقاً للقواعد المقررة في النظام المحاسبي المالي الجديد ابتداء من 01 جانفي 2010 (لعشيشي، 2011)، حيث تلتزم المؤسسة الخاضعة له بالاحترام الصارم لقواعد النظام المحاسبي لتحديد دخلها الخاضع للضريبة. (دزيري، 2011). يفرض النظام الحقيقي بصفة إجبارية على الأشخاص المعنويين وكذا الشركات الفردية وشركات الأشخاص وأصحاب الأنشطة التجارية أو الخدمية في حالة ما إذا تجاوز رقم أعمالهم السنوي 15.000.000 دج. (المواد 17 و 148 ق ض م، 2021) وتمنح إمكانية اختيار النظام الحقيقي للمكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الذين يملكون محاسبة منتظمة. يخضع المكلفون في هذا النظام إلى عدة ضرائب تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط الممهي. يلتزم الأشخاص الخاضعون لهذا النظام بما يأتي:

1- الالتزامات المحاسبية:

_ مسك محاسبة منتظمة وفق القوانين والأنظمة السارية المفعول وخاصة النظام المحاسبي المالي ما يسمح بتأكيد النتائج المصرح بها وإعداد الفواتير مع إظهار الرسم على القيمة المضافة (خلاصي، 2012)؛
_ تقديم عند كل طلب من المفتش، جميع الوثائق المحاسبية والجرد ونسخ من الإرساليات وأوراق الإيرادات والنفقات، التي من شأنها أن تبرر دقة النتائج المشار إليها في التصريحات؛
_ حفظ السجلات والوثائق المحاسبية وكذا الوثائق التبويرية، لاسيما فواتير الشراء التي بناء عليها يتم ممارسة حق المراقبة وإجراء تحقيق خلال أجل عشر (10) سنوات (المادة 12 ق تج، 2020)؛

_ إعداد الميزانية الجبائية واكتتابها في الأجل المحددة.

2- الالتزامات الجبائية على المؤسسات

بالإضافة إلى الالتزامات المحاسبية، فإنه على المؤسسة أن تحترم العديد من الالتزامات الجبائية، كونها خاضعة للضريبة (إيداع التصريحات، تسديد الضريبة) أو كونها جامعا للضريبة (الاقتطاع من المصدر).

2-1. الالتزامات المتعلقة بإيداع التصريحات

أ- التصريح بالوجود: اكتب تصريح بالوجود في أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ بداية النشاط لدى مفتشية الضرائب بمقر فرض الضريبة ويمكن اعتبار تاريخ عمليات الشراء الأولى كتاريخ لبداية النشاط.

ب- التصريح الشهري أو الفصلي بالضرائب والرسوم: اكتب تصريح شهري أو فصلي عن طريق وثيقة G50 أو A G50 بمجمل الضرائب والرسوم المدفوعة نقدا (TVA، TAP) أو عن طريق اقتطاع من المصدر (IRG/Rcm، IRG/salaire) لدى قباضة الضرائب قبل 20 يوما الموالية للشهر أو الفصل المعني.

ج- التصريح السنوي: اكتب تصريح سنوي لدى مفتشية الضرائب بمقر فرض الضريبة أو في التي يقع في مجالها الإقليمي المقر الرئيسي للمؤسسة وهذا قبل 30 أبريل الذي يلي تاريخ إقفال الحسابات يتضمن أساسا كشوفات مستخرجة من العمليات المحاسبية وخاصة ملخص حسابات النتائج ونسخة من الميزانية وكشف عن المصاريف العامة حسب طبيعتها وكذا النتائج التي تسمح بتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة.

د- التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة: اكتب في أجل 10 أيام من تاريخ التنازل أو التوقف الكلي أو الجزئي عن النشاط تصريحا إجماليا بالمداهيل التي لم تفرض عليها الضريبة.

2-2. الالتزامات المتعلقة بالتسديد:

تختلف الالتزامات باختلاف الضريبة محل التسديد وتمثل أساسا فيما يأتي (Guide pratique du

contribuable, 2021)

_ IBS: 03 تسبيقات خلال السنة بتواريخ محددة إضافة إلى رصيد التسوية قبل 30 أبريل من السنة الموالية.

_ IRG: 02 تسبيقين خلال السنة بتواريخ محددة إضافة إلى رصيد التسوية قبل 30 أبريل من السنة الموالية.

_ TAP: يتم تسديده خلال العشرين 20 يوما من الشهر الموالي الذي تحقق فيه رقم الأعمال.

_ TVA: يتم تسديده خلال العشرين 20 يوما من الشهر الموالي الذي تحقق فيه رقم الأعمال.

2-3. الالتزامات الجبائية للمؤسسة بصفتها جامعا للضريبة

تتعلق أساسا بالرسم على القيمة المضافة والاقتطاعات من المصدر

أ. الالتزامات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة: يلتزم المكلفون الذين ينتمون إلى النظام الحقيقي بما يلي:

_ إيداع التصريح بالوجود وتصاريح شهرية برقم أعمالهم المحقق ومبلغ الرسم على القيمة المضافة؛

_ تسليم فاتورة أو أي وثيقة تحل محلها للزبائن مع إظهار مبلغ الرسم المقبوض (بوزيدة، 2005)

_ مسك محاسبة منتظمة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به أو دفاتر مرقمة ومؤشرة تسجل فيها يوميا دون فراغات أو شطب مبالغ العمليات المحققة الخاضعة للرسم أو غيرها (المواد 64، 66 ق ر ر أ، 2021).

ب. الالتزامات الخاصة بالاقتطاع من المصدر:

1. الالتزامات الخاصة بالمؤسسة التي توظف عمال:

- القيام بحساب وتسديد الاقتطاع من المصدر بالنسبة للضرائب على كل الأجور الخاضعة للضريبة؛

- تسجيل الضريبة على الدخل الإجمالي على دفتر خاص بالأجور مرقم ومؤشر من طرف المحكمة؛

- تقديم كشف الأجر عند دفعه والقيام بالتسديد الدوري للضريبة على الدخل الإجمالي؛

- إيداع تصريح سنوي للأجور والمنح يلخص جميع المبالغ المدفوعة للعمال والموظفين (أجور، علاوات، منح...) خلال السنة ويجب أن يتم إيداعه قبل 30 أفريل للسنة الموالية .

2. الالتزامات الخاصة بالمؤسسات التي تدفع مبالغ خاضعة للضريبة لأشخاص لا ينتمون إليها

- القيام باقتطاع من المصدر عند تسديدها لمبلغ خاضع للضريبة وتسديده إلى إدارة الضرائب خلال 20 يوما الأولى من الشهر الذي يلي الاقتطاع؛

- تقديم وصل مستخرج من دفتر للقوائم موجود على مستوى إدارة الضرائب؛

- إظهار مبلغ الاقتطاعات من المصدر في التصريحات السنوية إلى جانب التسجيلات العادية.

ثانيا: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (النظام الجزافي)

تم استحداث الضريبة الجزافية الوحيدة لتعوض كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة التي كانت تفرض على المكلفين التابعين للنظام الجزافي السابق،

وهذا بموجب أحكام المادة الثانية من قانون المالية لسنة 2007. (Instruction Générale n°001, 2007)

1- مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة:

عرف مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة عدة تعديلات منذ استحداثها سنة 2007 (شعباني، 2017)،

حيث كانت تعوض الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني

بالنسبة للشركات المدنية ذات الطابع المهني والأشخاص الطبيعيين والتعاونيات الممارسة لنشاط صناعي وتجاري وغير تجاري أو حرفي إضافة إلى المستثمرين الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع والمؤهلين للاستفادة من الأجهزة المكلفة بدعم الشباب المستثمر (ANSEJ، ANGEM، CNAC) برقم أعمال يقل عن 3.000.000 دج والذي تم تعديله في 2010 و2011 و2015 برفع قيمته إلى 30.000.000 دج. (La Lettre de la DGI n° 80, 2015) ثم توسيع مجال تطبيقها لتشمل الأشخاص المعنويين وتعوض بذلك الضريبة على أرباح الشركات (المادة 13 ق م، 2015)، ليتم بعد ذلك إعادة هيكلتها بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2020 باستبعاد الأشخاص المعنويين من مجال تطبيقه وتخفيض رقم الأعمال إلى 15.000.000 دج بالنسبة للأشخاص الطبيعيين مع استثناء النشاطات التالية من مجال التطبيق (المادة 282 مكرر ق ض م، 2021):

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي؛ استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛ شراء إعادة البيع على حالها حسب شروط البيع بالجملة؛ الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء. الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية. أنشطة الاطعام والفندقة المصنفة. الأشغال العمومية والري والبناء.

ويبقى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مطبقا من أجل تحديد الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى التي تم خلالها تجاوز سقف رقم الأعمال المنصوص عليه بالنسبة لهذا النظام، ويتم تحديد هذه الضريبة تبعا لهذه التجاوزات، ويظل هذا النظام قابلا للتطبيق كذلك بالنسبة للسنة الموالية.

2- اختيار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي:

يمكن للمكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اختيار الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي وبلغ الاختيار للإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف تطبيق نظام الربح الحقيقي، إلا أن هذا الاختيار يبقى لا رجعة فيه. (الدليل التطبيقي للمكلف، 2021)

3- وعاء ومعدلات الضريبة الجزافية الوحيدة والتزامات المكلفين بها

1-3. تحديد وعاء الضريبة الجزافية الوحيدة:

يتوجب على المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح برقم الأعمال التقديري وأن يشرعوا في حساب الضريبة المستحقة وإعادة تسديدها للإدارة الجبائية، وعندما تحوز الإدارة الجبائية عناصر تكشف عن تصريح غير مكتمل، فيمكنها إجراء التصحيحات على الأسس المحددة بعد انقضاء أجل

اكتتاب التصريح النهائي. أما المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف فرض الضريبة، فيتم صهم في نظام الربح الحقيقي (المادة 282 مكرر ق ض م، 2021).

2-3. معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة:

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

- 05 % من رقم الأعمال بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع

- 12 % من رقم الأعمال بالنسبة لأنشطة الأخرى

- 05% بالنسبة لأنشطة توزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية أو البيع المباشر على الشبكة.

يحدد المعدل المطبق على النشاط المختلط تناسبيا مع رقم الأعمال الموافق لكل نشاط. ولا يمكن أن يقل

مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المستحق خلال السنة عن 10000 دج. (المادة 282 مكرر ق ض م، 2021)

4- التزامات المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة:

4-1. الالتزامات المحاسبية: تقدم سجلات إلى إدارة الضرائب بناء على طلب منها وتتمثل فيما يلي:

- سجل مرقم وموقع من طرف المفتش يلخص تفاصيل عمليات الشراء عن كل سنة مع ارفاق كل الفواتير وكافة الوثائق التبريرية.

- سجل مرقم وموقع عليه من طرف المفتش يلخص تفاصيل المبيعات أو تفاصيل الإيرادات المهنية إذا كان المكلف يمارس نشاط خدماتي. (الدليل التطبيقي للمكلف، 2021)

4-2. الالتزامات التصريحية والتزامات الدفع: يتعين على المكلفين اكتتاب لدى مفتشية الضرائب أو المركز الجوارى للضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط عدة تصريحات نلخصها في الملحق رقم (01).

5- الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة للضريبة الجزافية الوحيدة

5-1. الإعفاءات والاستثناءات من الضريبة الجزافية الوحيدة:

تمنح إعفاءات دائمة ومؤقتة للمكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة: (المادة 282 مكرر ق ض م، 2021)

أ. الإعفاء الدائم:

- الحرفيون التقليديون والأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا؛

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة، وكذا المصالح الملحقة بها؛

- مبالغ الإيرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية؛

غير أنهم يبقون ملزمين بدفع الحد الأدنى من الضريبة المقدّر ب 10000 دج. (المادة 365 ق ض م، 2021).

ب. الاعفاء المؤقت:

- اعفاء لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال لفائدة الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية المستفيدون من أجهزة الدعم، تمتد إلى ست 6 سنوات عند تواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيتها، وتمدد هذه المدة بستين 2 عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 مستخدمين على الأقل.
- الأنشطة التجارية الصغيرة المنشأة حديثا في مواقع هيأتها الجماعات المحلية للسنتين الأوليتين من النشاط .

- أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية والنفايات الأخرى القابلة للتأهيل للسنتين الأوليتين.

2-5. التخفيضات الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة:

يمنح تخفيض للنشاطات التجارية المنشأة حديثا وكذا أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات القابلة للتأهيل لمدة ثلاث سنوات الأولى للخضوع للضريبة وهذا عقب فترة الاعفاء بعنوان السنتين الأوليتين من النشاط بنسب 70%، 50%، 25% على التوالي. (المديرية العامة للضرائب، 2021)

المحور الثاني: دراسة استبائية لعينة من المكلفين

أولا: منهجية وبناء استبيان الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة المتمثلة في تأكيد بعض انعكاسات الانتقال من نظام إخضاع ضريبي إلى آخر على المكلف، (Hameurlaine, 2020) تم اختيار عينة عشوائية من الأشخاص المهنيين الملمين بالجانب الجبائي والمحاسبي من خبراء محاسبة ومحافظي حسابات وإطارات مالية، وقد تم تحديد حجم العينة بـ 66 شخص قاموا بالإجابة على الاستبيان إما عن طريق المقابلة أو بالطريقة الإلكترونية، قمنا بتقسيم الاستبيان إلى ثلاث محاور تم طرح من خلالها فقرات نظرية وفق نموذج لكارتر الخماسي لمعرفة وتقصي المؤهل العلمي ودرجة إلمام أفراد العينة بالتشريعات الجبائية وحتى نضمن أن هذه الإجابات ذات ثبات ومصداقية.

ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان والاختبارات الإحصائية المطبقة

من خلال هذه النقاط نعرض نتائج اختبار المؤهل العلمي لأفراد العينة ودرجة الوعي الجبائي وكذا نتائج انعكاسات الانتقال بين النظام الحقيقي والجزافي اعتمادا على التكرارات والنسب التي تساعد في التحليل.

1- عرض وتحليل نتائج الاستبيان:

1-1. البيانات الشخصية للعينة: يتكون مجتمع الدراسة من 66 إجابة تحتوي على مهنيين وإطارات في المالية والمحاسبة، وبذلك تكون النسبة المئوية للردود حوالي 66% وهي نسبة معقولة قياسا بالأبحاث المماثلة.

الجدول رقم 01: إحصائيات مواصفات عينة الدراسة

النسبة المتراكمة	النسبة %	التكرار	المواصفات	
60,6	60,6	40	ليسانس	المستوى الدراسي
95,5	34,8	23	ماستر	
100,0	4,5	3	دكتوراه	
	100,0	66	المجموع	
56,1	56,1	37	مالية	التخصص
80,3	24,2	16	محاسبة	
95,5	15,2	10	محاسبة وتدقيق	
100,0	4,5	3	محاسبة وجباية	
	100,0	66	المجموع	
43,9	43,9	29	إطار محاسب	الوظيفة
63,6	19,7	13	مدير المحاسبة والمالية	
75,8	12,1	8	محافظ حسابات	
84,8	9,1	6	مفتش ضرائب	
43,9	43,9	29	إطار محاسب	
100,0	15,2	10	محاسب معتمد	
	100,0	66	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

فمن الجدول رقم 01 أعلاه، نجد 60.6% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي ليسانس، و34.8% مؤهلهم العلمي ماستر، بينما 4.5% منهم مؤهلهم العلمي دكتوراه، في المقابل نجد أن 43.9% من أفراد العينة وظيفتهم إطار محاسب 19.7% مدير المحاسبة والمالية، بينما 12.1% محافظ حسابات و9.1% وظيفتهم مفتش ضرائب و15.2% محاسب معتمد من هذا نستنتج أن غالبية أفراد عينة الدراسة ممارسين لمهنة المحاسبة والجباية ولهم القدرة على تحديد أثر تغيير أنظمة الإخضاع الضريبي على المكلفين.

2- تحليل الاختبارات الإحصائية المطبقة على الاستبيان

لتحليل بيانات الاستبيان واستخراج أي نتائج منها وكذا كشف القيم الشاذة فيها سنقوم بتطبيق الأساليب الإحصائية الوصفية الموضحة في الجداول أدناه.

1-2. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

أ- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني

يتضح من الملحق رقم (02) أدناه أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المحور الثاني الذي يتمحور حول درجة الوعي الجبائي لعينة الدراسة هو 4.3232 وانحراف معياري 0.7465 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق تماما، حيث تشير نتائج المحور الثاني على وعي غالبية أفراد العينة،

ب- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات القسم الأول من الاستبيان المحور الثالث:

يتضح من الجدول رقم (03) أدناه أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات القسم الأول للمحور الثالث الذي يتمحور حول انعكاسات الانتقال من نظام الجزائي إلى الحقيقي هو 4.3394 وانحراف معياري 0.4573 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، ولتحديد درجة التأثير تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة على حدا والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق تماما، حيث تشير نتائج المحور الثالث في قسمه الأول على تأثر المكلفين بالضريبة عند تغيير نظام الإخضاع الضريبي.

ج- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات القسم الثاني من الاستبيان المحور الثالث:

نلاحظ من الملحق (03) أدناه أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات القسم الثاني للمحور الثالث والذي يتمحور حول انعكاسات الانتقال من نظام الحقيقي إلى الجزائي هو 3.9485، وانحراف معياري 0.5746 ما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، قدرت في مجموعها على مقياس موافق، حيث تشير نتائج المحور الثالث في قسمه الثاني على تأثر المكلفين بالضريبة عند تغيير النظام الضريبي.

2-2. اختبار ثبات وصدق الاستبيان

يتم اختبار صدق وثبات الاستبيان بعدة أدوات أشهرها معامل الفا-كرونباخ *Cronbach's Alpha*.

الجدول رقم 02: نتائج معامل الفا كرونباخ

البيان	عدد الفقرات	معامل ألفا
المحور الأول	12	0.887
المحور الثاني	11	0.640
المحور الثاني+ الثالث	23	0.856
معامل الصدق		0.956

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن معامل ألفا أكبر من 0.6 المتفق عليها وهذا ما يفسر أن الاستبيان يتمتع بدرجة ثبات جيدة بأخذ جذر معامل الثبات نحصل معامل الصدق الذي وجد أنه يساوي 0.915 مما يدل على وجود الاتساق الداخلي لعبارة الاستبيان وتتمتع بدلالة ثابتة ومقبولة بدرجة كبيرة.

وللتعرف على مدى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين محاوره.

الجدول رقم 03: نتائج معامل الارتباط Corrélations

الانتقال من النظام الجزائي الى النظام الحقيقي	الانتقال من النظام الجزائي الى النظام الحقيقي	درجة الوعي الجبائي		
,245*	,322**	1	Corrélation de Pearson	درجة الوعي الجبائي
,048	,008		Sig. (bilatérale)	
66	66	66	N	
,454**	1	,322**	Corrélation de Pearson	انعكاسات الانتقال من النظام الجزائي الى النظام الحقيقي
,000		,008	Sig. (bilatérale)	
66	66	66	N	
1	,454**	,245*	Corrélation de Pearson	انعكاسات الانتقال من النظام الحقيقي الى النظام الجزائي
	,000	,048	Sig. (bilatérale)	
66	66	66	N	
** La corrélation est. Significative au niveau 0.01 (bilatéral).				
* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول (03) معاملات الارتباط بين المحور الثاني والثالث بقسميه، حيث يتبين منه بأن معاملات الارتباط المبينة احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)** و(0.05)* هي قيم موجبة جاءت على النحو التالي:

_ هناك ارتباط طردي قوي بين درجة الوعي الجبائي وانعكاسات الانتقال من النظام الجزائي إلى النظام الحقيقي، حيث قدرت احصائيا (0.322) ومستوى دلالة (0.008)،

_ هناك ارتباط طردي قوي بين درجة الوعي الجبائي وانعكاسات الانتقال من النظام الحقيقي إلى النظام الجزائي، حيث قدرت احصائيا (0.454) ومستوى دلالة (0.00) وهي صادقة لما وضعت لقياسه.

3- اختبار مدى وجود فروقات في آراء أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باستخدام اختبار ANOVA

تم استخدام اختبار تحليل التباين ANOVA (اختبار F) للمقارنة بين عدة مجموعات مستقلة لدراسة الاختلافات في آراء أفراد الدراسة نحو المحاور الرئيسية، حيث تم وضع الفرضيتين التاليتين:
-الفرضية العدم (H0a): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لانعكاسات الانتقال من النظام الجزافي إلى الحقيقي بالنسبة لسنوات الخبرة.

-الفرضية البديلة (H1a): توجد فروق بين متوسطي استجابات أفراد الدراسة بالنسبة لسنوات الخبرة.

الجدول رقم 04: اختبار مدى وجود فروقات في آراء أفراد الدراسة باستخدام اختبار ANOVA

ANOVA à 1 facture						
		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
الانتقال من النظام الجزافي إلى النظام الحقيقي	intra-groupes	,201	2	,100	,472	,626
	Intra-groupes	13,397	63	,213		
	Total	13,598	65			
الانتقال من النظام الحقيقي إلى النظام الجزافي	Intra-groupes	,473	2	,236	,709	,496
	Intra-groupes	20,992	63	,333		
	Total	21,465	65			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (04) أنه لا توجد فروقات في آراء أفراد الدراسة اتجاه المحور الثالث في قسمه الأول بالنسبة لسنوات الخبرة المهنية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة (0.472) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبهذا نقبل فرضية العدم (H0a)، أما بالنسبة لآراء أفراد الدراسة اتجاه المحور الثالث في قسمه الثاني بالنسبة لسنوات الخبرة المهنية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة (0.709) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبهذا نقبل فرضية العدم (H0a)، وهذا يعود لاكتساب أفراد العينة لخبرة جيدة.

4-اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضيات قمنا بتحليل *One-Semple Test* على الفرضيتين الفرعيتين والفرضية الرئيسية.

_ الفرضية الأولى: تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه:

_ H0: لا يوجد انعكاسات عند الانتقال من النظام الجزافي إلى النظام الحقيقي.

_ H1: يوجد انعكاسات عند الانتقال من النظام الجزافي إلى النظام الحقيقي.

ولاختبار الفرضيات الفرعية لجأنا لاختبار *T-test* للفرضية وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (One-Semple Test)

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 4.14					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence Moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
انعكاسات الانتقال من النظام الجزافي إلى النظام الحقيقي	3,542	65	,001	,19939	,0870	,3118

انعكاسات تغيير أنظمة الإخضاع الضريبي على المكلفين بالضريبة

دراسة استبائية لعينة من المكلفين

نورالدين يوسف

0,052	,3328	,19152	,009	65	2,707	انعكاسات الانتقال من النظام الحقيقي الى النظام الجزائي
-------	-------	--------	------	----	-------	--

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (05) أعلاه أن الدلالة الإحصائية (0.01) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما أن قيمة t المحسوبة بلغت (3.542)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين لنا أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، ولهذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد انعكاسات عند الانتقال من النظام الجزائي إلى النظام الحقيقي.

_ الفرضية الثانية: تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه:

_ H0: لا يوجد انعكاسات عند الانتقال من النظام الحقيقي إلى النظام الجزائي.

_ H1: يوجد انعكاسات عند الانتقال من النظام الحقيقي إلى النظام الجزائي.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (05) أعلاه أن الدلالة الإحصائية (0.01) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وأن قيمة t المحسوبة بلغت (2.707) وبالمقارنة نجد أنها أكبر من قيمتها الجدولية، ولهذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد انعكاسات عند الانتقال من النظام الحقيقي إلى النظام الجزائي.

_ اختبار الفرضية الرئيسية

لقبول أو رفض الفرضية الرئيسية استخدمنا أسلوب تحليل الانحدار البسيط وتنص الفرضية على:

_ H0: يترتب انعكاس للأنظمة الضريبية على المكلفين بالضريبة عند مستوى دلالة (0.05).

_ H1: لا يترتب انعكاس للأنظمة الضريبية على المكلفين بالضريبة عند مستوى دلالة (0.05).

الجدول رقم 06: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية باستخدام اختبار الانحدار البسيط

معامل التحديد ² R	اختبار T		اختبار F		معادلة الانحدار		
	مستوى الدلالة	قيمة T	مستوى الدلالة	قيمة F	الخطأ المعياري	المعاملات B	
0,206	,019	2,414	0.00	16,6	0,6106	1,4740	الثابت (العوامل الأخرى)
	,000	4,075			0,1399	0,5702	المتغير المستقل الأنظمة الضريبية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن النتائج مقبولة إحصائياً، حيث بلغت قيمة F (16.60) وهي دالة بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغير المستقل (الأنظمة الضريبية) على المتغير التابع (انعكاسات الأنظمة الضريبية). كما بلغت قيمة T المحسوبة (4.075) وهي دالة بمستوى دلالة قدره (0.00) وهو ما تشير إليه قيمة المعامل B التي تعني أن التغيير في قيمة المتغير المستقل (أنظمة فرض الضريبة) يقابله تغير بمقدار (0.5702) في المتغير التابع (انعكاسات الأنظمة الضريبية على المكلفين)، وهذا

المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد R^2 المقدّر بـ (0.206) من التباين في المتغير التابع أي أن (20.6%) من الانعكاسات الحاصلة سببها التغيير في أنظمة فرض الضريبة.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الورقة تأكيد بعض الانعكاسات التي تحدث نتيجة الانتقال بين أنظمة فرض الضريبة، فمن خلال الدراسة الاستنباطية نؤكد صحة الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن أنظمة الإخضاع الضريبي لها في الغالب انعكاسات سلبية عند تغييرها على المكلفين. ويرجع ذلك إلى كثرة التعديلات في هذه الأنظمة وكذا حجم الضرائب المفروضة في كل نظام والوعاء الخاضع لها، وأنه كلما ارتفع الوعي الجبائي لدى المكلفين وحسن اختيار النظام المناسب لوضعية المكلف كلما قلت الأضرار المترتبة عن تغيير النظام وانعكاساته.

ففي حالة انتقال المكلف من النظام الحقيقي إلى النظام الجزافي فإنه يفقد الحق في استرجاع الرسم على القيمة المضافة وكذا التأثير على المخزونات والأموال القابلة للإهلاك وإمكانية ترحيل العجز أو الخسائر من خلال فقدانها حق الخصم من النتيجة الجبائية. أما انعكاسات الانتقال من النظام الجزافي إلى النظام الحقيقي فتتمثل أساساً في فقدان المكلف الحق في خصم الإهلاكات وإلزامية خضوعه لإجراءات تحديد النتيجة الجبائية والزيادة في التزامات التصريح الجبائي.

وعموماً يمكن القول أنه على المكلفين الإلمام قدر الإمكان بالقوانين الجبائية حتى يتمكنوا من الاستفادة والاستغلال الأمثل للامتيازات الجبائية الممنوحة في ظل أنظمة فرض الضريبة. غير أن التغيير المستمر في التشريعات الجبائية يؤثر على المكلفين في كلا النظامين مما يصعب عليهم فهم هذه القوانين كما يدفعهم إلى اختراقها وعدم تطبيقها ما يجعلهم أمام وضعية لتحمل المخاطر الجبائية.

وعلى ضوء النتائج المتحصّل عليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- _ يجب على المكلفين اختيار الشكل القانوني الذي يحقق لهم أكبر مزايا ضريبية؛
- _ قبل اختيار نظام الإخضاع الضريبي من طرف المكلفين يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاط الممارس ورقم الأعمال من أجل اختيار نظام ملائم يتماشى مع طبيعته.
- _ على المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اللجوء إلى أشخاص ملمين بالجانب المحاسبي والجبائي عند القيام بالتصريحات.

على المكلفين الإمام بجميع القوانين الجبائية والاطلاع على آخر تعديلاتها من أجل تسيير الضريبة بطريقة استراتيجية تمكن من تحقيق الأمن الجبائي وتدنية المخاطر.

كما يتوجب على المشرع التقليل قدر الإمكان من التعديلات في أنظمة فرض الضريبة، وكذا تثبيت المكلفين في نظام معين على المدى المتوسط ما يمنح لهم نوعا من الاستقرار وإمكانية التوسع في نشاطهم.

المراجع:

- *Guide pratique du contribuable*. (2021). Alger: Direction Générale des impôts.
- Hameurlaine, M. (2020, December 31). *Le choix fiscal de régime d'imposition et son impact sur le résultat de l'entreprise Cas pratique*. *Journal of Economics and Management Vol20- N01*, Faculty ECMS, Setif, Algeria, p495/496.
- Instruction Générale n°001. (2007). *l'impôt forfaitaire unique*. Direction Générale des impôts, (Alger), p01.
- La Lettre de la DGI n° 80. (2015). *l'impôt forfaitaire unique*. Direction Generale Impots, Alger.
- الدليل التطبيقي للمكلف (2021). المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، (الجزائر).
- المادة 12 ق تج. (2020). القانون التجاري. الجزائر.
- المادة 13 ق م. (2015). قانون المالية. الجريدة الرسمية، العدد 78، (الجزائر).
- المادة 282 مكرر ق ض م. (2021). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
- المادة 365 ق ض م. (2021). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
- المديرية العامة للضرائب. (2021). الضريبة الجزائرية الوحيدة، مجال التطبيق، نشرة 2021. مديرية العلاقات العمومية والاتصال، وزارة المالية، (الجزائر).
- المواد 17 و 148 ق ض م. (2021). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، (الجزائر).
- المواد 64، 66 ق ر ر أ. (2021). قانون الرسوم على رقم الأعمال. المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، (الجزائر).
- بوزيدة، ح. (2005). جباية المؤسسات، دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة. ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر)، ص140.
- خلاصي، ر. (2012). النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. دار هومة، الطبعة الثالثة، (الجزائر)، ص57.
- دزيري، م. (2011). التكلفة الجبائية لإنشاء وتسيير مؤسسة في الجزائر. دار بلقيس للنشر والتوزيع، (الجزائر)، ص31.
- شعيباني، ل. (2017). جباية المؤسسة، دروس مع أسئلة وتمارين محلولة. الصفحات الزرقاء، (الجزائر)، ص10.
- لعشيشي، ج. (2011). محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، دروس هادفة وتطبيقات محلولة. الصفحات الزرقاء، (الجزائر)، ص10.

انعكاسات تغيير أنظمة الإخضاع الضريبي على المكلفين بالضريبة

دراسة استبائية لعينة من المكلفين

نورالدين يوسف

الملحق رقم (01): الالتزامات التصريحية في ظل النظام الحقيقي ونظام الضريبة

التصريحات	السلسلة	اخراجات لإيداع التصريحات	مكان الدفع
التصريح بالوجود	G08	أجل أقصاه 30 يوم من تاريخ بدأ النشاط	مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط
التصريح السنوي بالضريبة على أرباح الشركات IBS	G04	قبل 30 أبريل من كل سنة التي تلي تاريخ اقفال الحسابات	مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط، في حالة تعدد الاستغلالات المفتشية التي يتبع لها مقر الشركة أو مؤسسة رئيسية
التصريح الشهري بـ IRG /S	G50 أو G50A	قبل 20 يوم الموالية للشهر	قباضة الضرائب التي يتبع لها مقر المؤسسة الخاضعة.
التصريح الفصلي أو الثلاثي لـ IRG	G 50	قبل 20 يوم الأولى للأشهر الثلاثة الأولى	مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط
التصريح السنوي لـ IRG/BP أرباح المهنة	G01	قبل 30 أبريل من كل سنة التي تلي تاريخ اقفال الحسابات	مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط، في حالة تعدد الاستغلالات المفتشية التي يتبع لها مقر الشركة أو مؤسسة رئيسية
التصريح السنوي لـ أرباح المهن الحرة IRG/BNC	G11	على الأكثر 30 أبريل من كل سنة التي تلي تاريخ اقفال الحسابات	مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط
التصريح السنوي بالمداخيل الفلاحية IRG/RA	G15	على الأكثر، يوم 30 أبريل من كل سنة	مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة الاستغلال
التصريح السنوي بالمداخيل الإيجارية IRG/RL	G51	قبل 01 فيفري من كل سنة	مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان تواجد العقار
مداخيل رؤوس الأموال المنقولة IRG/RCM	-	على الأكثر، يوم 30 أبريل من كل سنة	مفتشية الضرائب التي يتبع لها المواطن الجبائي للمستفيد
التصريح السنوي بالرواتب والاجور IRG /S	G29	على الأكثر، يوم 30 أبريل من كل سنة (تصريح من طرف المستخدم أو المدين)	مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان رب العمل أو مقر مؤسسته أو المكتب المكلف بعملية الدفع مديرية المؤسسات الكبرى بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لها
التصريح بالتوقف عن النشاط		أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ التوقف عن النشاط أو الوفاة	مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط
التصريح برقم الأعمال التقديري	G12	ما بين 1 و30 جوان من السنة	- مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط - ذكر رقم الأعمال التقديري - ذكر الأجور المسددة عن السنة ن-1 - الدفع التلقائي للمبلغ أو 50% من الضريبة
التصريح برقم الاعمال التقديري بالنسبة للمكلفين الجدد	G12 مكرر	في أجل أقصاه 30 ديسمبر من السنة	- مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط - ذكر رقم الأعمال التقديري - ذكر الأجور المسددة بعنوان فترة النشاط - الدفع التلقائي للمبلغ الكلي للضريبة
التصريح برقم الأعمال النهائي	G12 مكرر 2	بين 20 جانفي و15 فيفري من السنة ن+1	- مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط إذا كان رقم الأعمال المحقق أكبر من رقم التقديري - ذكر رقم الأعمال المحقق - الدفع التلقائي للمبلغ الكلي للضريبة التكميلية
جدول اشعار بالتسديد المجزأ للضريبة الجزافية	G50 مكرر	القسط الأول: من 1 إلى 15 سبتمبر القسط الثاني: من 1 إلى 15 ديسمبر	- مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط تجزأ 50% المتبقية وتدفع على حصتين متساويتين 25% لكل

أهم التصريحات في ظل النظام الحقيقي

أهم التصريحات في نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

انعكاسات تغيير أنظمة الإخضاع الضريبي على المكلفين بالضريبة

دراسة استبائية لعينة من المكلفين

نورالدين يوسف

منهما		مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط المعيارى لقرارات المحور الثاني - ذكر المبلغ الكلي للأجور المسددة		المتوسط الحسابي والانحراف المعياري		البيانات		الفقرات	
درجة الموافقة	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	البيان	الفقرات
موفقا تماما	1,11819	4,3636	48	72,7	15	22,7	3	4,5	التكرار % المصوب: من إعداد الباحث اعتمادا على الدليل التي يتم انتساب الى النظام الجبائي اجباريا من طرف ادارة الضرائب؟
موفقا تماما	1,07796	4,2879	41	62,1	10	15,2	3	4,5	التكرار % يتم انتساب الى النظام الجبائي اجباريا في بداية النشاط ثم اختياريا؟
موفقا تماما	0,82389	4,4242	39	59,1	19	28,8	3	4,5	التكرار % يتم انتساب الى النظام الجبائي اختياريا من طرف المكلف؟
موفقا تماما	1,0072	4,3030	37	56,1	19	28,8	3	4,5	التكرار % يتم انتساب الى النظام الجبائي حسب وضعية المؤسسة بالنسبة للقانون؟
موفقا تماما	1,0072	4,3030	37	56,1	19	28,8	3	4,5	التكرار % يتم الانتقال من نظام الجبائي الى نظام اخر بطلب خطي من المكلف؟
موفقا تماما	0,82389	4,4242	39	59,1	19	28,8	7,6	4,5	التكرار % يتم الانتقال من نظام الجبائي الى نظام اخر بتجاوز رقم الاعمال المحدد قانونيا؟
موفقا تماما	1,23997	4,3030	48	72,1	1	1,5	3	4,5	6,1 % يتم الانتقال من نظام الجبائي الى نظام اخر بقرار من إدارة الضرائب؟
موفقا تماما	1,0963	4,2424	40	60,6	9	13,6	3	4,5	3 % جودة التصريحات الجبائية تعكس التسيير السليم للمؤسسة من هم المخول لهم القيام بهذه التصريحات الخبراء الجبائيين؟
موفقا تماما	0,91249	4,4242	44	66,7	9	13,6	3	4,5	التكرار % جودة التصريحات الجبائية تعكس التسيير السليم للمؤسسة من هم المخول لهم القيام بهذه التصريحات لمكلف بالضريبة نفسه؟
موفقا تماما	1,23743	4,2879	47	71,2	2	3	3	4,5	6,1 % جودة التصريحات الجبائية تعكس التسيير السليم للمؤسسة من هم المخول لهم القيام بهذه التصريحات الاشخاص الملمين بالجانب المحاسبي؟
موفقا تماما	1,23997	4,3030	48	72,7	1	1,5	3	4,5	4 % تعد التصريحات الجبائية التزامات لذلك يجب الالمام بجميع القوانين والتشريعات لاستغلال الأمثل للامتيازات الجبائية؟
موفقا تماما	1,15712	4,2121	43	65,2	20	30,3	3	4,5	3 % تعد التصريحات الجبائية التزامات لذلك يجب احترام رزنامة التصريحات الجبائية من اجل

انعكاسات تغيير أنظمة الإخضاع الضريبي على المكلفين بالضريبة

دراسة استبائية لعينة من المكلفين

نورالدين يوسف

تفادي الغرامات									
موفق	0,86164	4,4394	39	22	1	3	1	التكرار	في رأيك هل تغير التشريعات الجبائية باستمرار
تماما			59,1	33,3	1,5	4,5	1,5	%	له تأثير على النظامين؟
موفق	0,7465	4,3232	550	130	121	34,5	27	التكرار	المتوسط العام
تماما			63,8	15,1	14	4	3,13	%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الملحق رقم 03: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث

القسم الأول: انعكاسات الانتقال من النظام الجزائي إلى النظام الحقيقي									
درجة الموافقة	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	البيان	الفقرات
موافق	0,80151	43,939	36	23	4	3		التكرار	تغير منهج مسك محاسبة المؤسسة لتحديد النتيجة الجبائية
تماما			54,5	34,8	6,1	4,5		%	
موافق	0,88565	43,485	38	15	12		1	التكرار	عدم التسبب في اضرار مالية عظمى على حسابات المؤسسة وزيادة العبء الضريبي
تماما			57,6	22,7	18,2		1,5	%	
موافق	0,74358	43,030	31	24	11			التكرار	الاستفادة من خصم الإهلاكات للاستثمارات التي تجاوزت مدة حياتها 3 سنوات
تماما			47	36,4	16,7			%	
موافق	0,60918	44,242	32	30	4			التكرار	الزامية الخضوع لقوانين في تحديد النتيجة الجبائية
تماما			48,5	45,5	6,1			%	
موافق	0,87346	42,273	30	24	10	1	1	التكرار	زيادة في التزامات التصريح الجبائي (شهري، ثلاثي، سنوي)
تماما			45,5	36,4	15,2	1,5	1,5	%	
موافق	0,45738	43,394	167	116	41	4	2	التكرار	المتوسط العام
تماما			50,6	35,2	12,4	1,21	0,61	%	
القسم الثاني: انعكاسات الانتقال من النظام الحقيقي إلى النظام الجزائي									
درجة الموافقة	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	البيان	الفقرات
موافق	0,97915	43,182	38	17	6	4	1	التكرار	عدم الحاجة الى مسك الدفاتر المحاسبية ماعدا دفتر تقيد المشتريات والمبيعات
تماما			57,6	25,8	9,1	6,1	1,5	%	
محايد	126,868	30,758	11	14	18	15	8	التكرار	زيادة العبء الضريبي على خزينة المؤسسة.
			16,7	21,2	27,3	22,7	12,1	%	
موافق	0,84691	42,576	31	24	8	3		التكرار	فقدان حق استرجاع الرسم على القيمة المضافة.
تماما			47	36,4	12,1	4,5		%	
موافق	0,83457	43,636	33	28	3	2		التكرار	اختصار كل الضرائب في ضريبة واحدة والتقليل من عدد التصريحات.
تماما			50	42,4	4,5	3		%	

انعكاسات تغيير أنظمة الإخضاع الضريبي على المكلفين بالضريبة

دراسة استبائية لعينة من المكلفين

نورالدين يوسف

موافق	107,482	37,273	16	28	13	6	3	التكرار	التأثير على المخزون والاملاك القابلة للإمتلاك في المؤسسة.
			24,2	42,4	19,7	9,1	4,5	%	
موافق	0,57466	39,485	129	111	48	30	12	التكرار	المتوسط العام
			39.1%	33.6%	14.5%	9.1%	3.6%	%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS